مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الثلاثاء 19 سبتمبر 2023

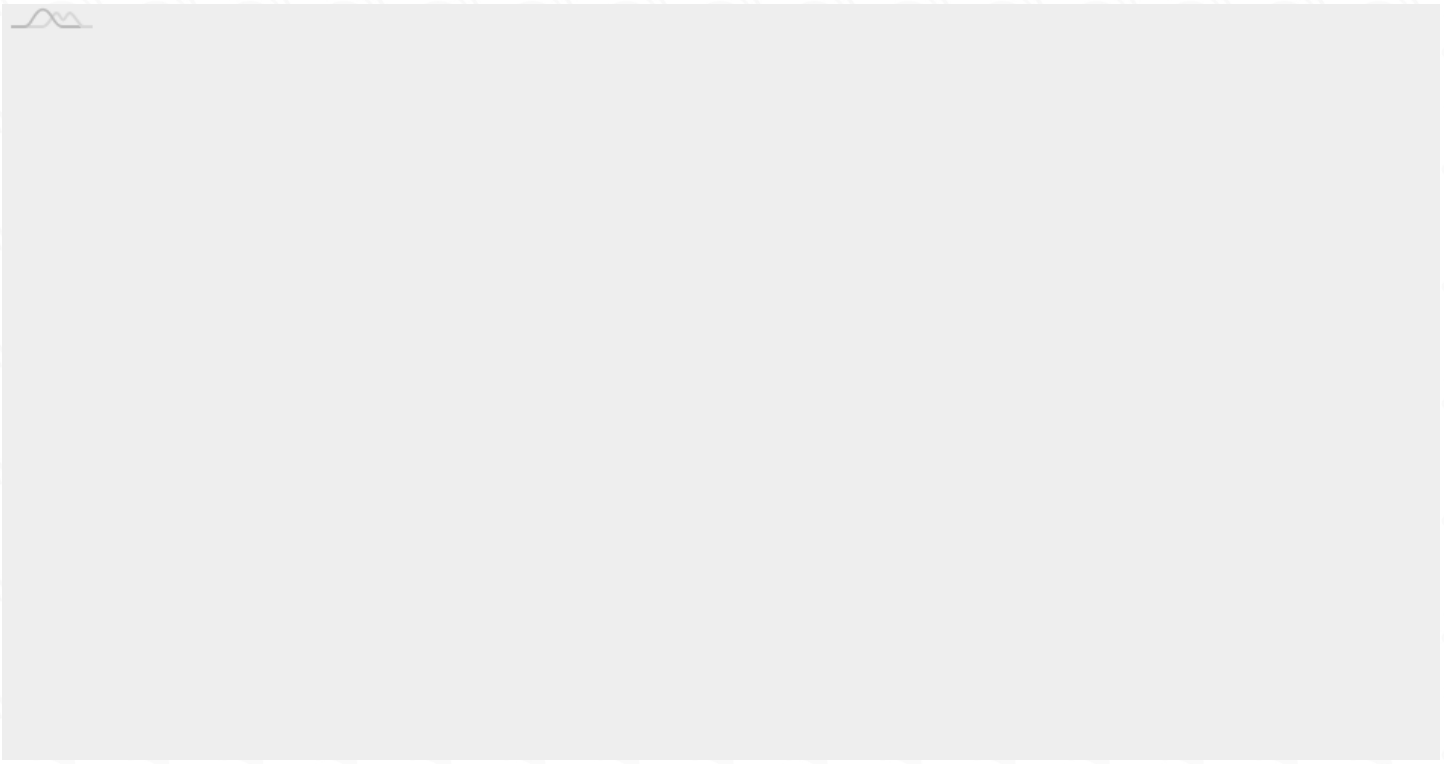

رويترز: رئيس شركة العاصمة الإدارية يتوقع طرحًا أوليًا للشركة في النصف الأول من عام 2024

(اقتصاد . رويترز)

نقلت وكالة رويترز عن رئيس مجلس إدارة شركة العاصمة الإدارية الجديدة يوم الاثنين أن مصر تخطط لطرح ما بين خمسة وعشرة بالمئة من أسهم الشركة التي تبني عاصمتها الجديدة الضخمة على بعد 45 كيلومترا شرقي القاهرة بحلول الربع الثاني من 2024.

وأشارت الوكالة إلى أن أسهم شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، المملوكة الآن بنسبة 51% للجيش المصري و 49% لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التابعة للحكومة، طُرحت للبيع في البورصة لأول مرة منذ عامين على الأقل لعام 2023.

وقال خالد عباس، رئيس مجلس إدارة شركة العاصمة الإدارية، في مقابلة تلفزيونية على قناة الشرق نيوز: «قد لا نتمكن من طرح جزء من الأسهم قبل نهاية العام. نحن نتحدث عن 5% إلى 10% من الشركة. لكنني أعتقد أن توقيت الطرح قد يتأخر إلى الربع الأول أو الثاني من العام المقبل».

ولم يذكر عباس تقديرًا لقيمة الطرح. وكان سلفه أحمد زكي عابدين قد قدر في عام 2019 أن المشروع يحتاج إلى تمويل بنحو 58 مليار دولار.

وقال عباس: «البورصة لديها متطلبات معينة كشركة، فيما يتعلق بالبيانات المالية، وهيكل مجلس الإدارة، وجميع الإجراءات، حتى تتمكن الشركة من الإدراج. لدينا واحد من أكبر المحاسبين الذين يراجعون ميزانية الشركة».

وتبلغ مساحة المرحلة الأولى للعاصمة حوالي 168 كيلومترا مربعا، وتحتوي على الوزارات والأحياء السكنية والحي الدبلوماسي والحي المالي، بالإضافة إلى مسجد كبير وكاتدرائية.

ذا ناشيونال: السيسي يتوجه إلى الإمارات لإجراء محادثات مع الرئيس الشيخ محمد

(ترجمات . ذا ناشيونال)

اهتم موقع ذا ناشيونال الإماراتي بزيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي لدولة الإمارات العربية المتحدة لإجراء محادثات مع الشيه محمد بن زايد.

وقالت الرئاسة المصرية إن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي توجه يوم الاثنين إلى الإمارات لإجراء محادثات مع الرئيس الإماراتي الشيخ محمد في أبو ظبي.

وقالت إن الزعيمين سيناقشان العلاقات الثنائية ويستعرضان القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وأشار الموقع إلى أن مصر والإمارات حليفان وثيقان، تربطهما علاقات سياسية واقتصادية. وتُعد الإمارات العربية المتحدة من بين الداعمين الماليين العرب الرئيسين لمصر وقد استثمرت على مر السنين مليارات الدولارات في الدولة العربية الأكثر اكتظاظًا بالسكان والتي يبلغ عدد سكانها 105 ملايين نسمة.

أقام البلدان في السنوات الأخيرة مناورات حربية مشتركة.

التقى الشيخ محمد والسيسي آخر مرة في أغسطس، عندما أجريا محادثات في مدينة العلمين الجديدة المصرية على ساحل البحر المتوسط.

الديمقراطية الآن: جماعات حقوقية تدين الحكم الصادر بحق الصحفي والناشط هشام قاسم

(ترجمات . الديمقراطية الآن)

استعرض تقرير لموقع ديموكراسي ناو الإدانة الحقوقية الواسعة للحكم الصادر بحق الناشر والناشط البارز هشام قاسم.

وقال الموقع الأمريكي إن محكمة مصرية حكمت على أحد أشهر الصحفيين والناشطين السياسيين في البلاد بالسجن ستة أشهر، في قضية نالت إدانة من جماعات حقوق الإنسان.

وأدين هشام قاسم البالغ من العمر 64 عامًا بما يقول أنصاره إنها تهم ملفقة بالسب والاعتداء اللفظي على ضابط شرطة.

وأشار الموقع إلى أن قاسم هو أحد مؤسسي حركة التيار الحر، وهو تحالف للأحزاب السياسية الليبرالية في مصر، وينظر إلى قاسم على أنه منافس محتمل للرئيس عبد الفتاح السيسي في انتخابات 2024 المقبلة.

وجاء اعتقال قاسم بعد أن انتقد عضوًا في لجنة العفو الرئاسية المصرية لفشله في المساعدة في منح العفو عن آلاف السجناء السياسيين في مصر.

مودرن دبلوماسي: إمكانات الغاز الفلسطيني ودور القوى الإقليمية.. من الوعود إلى التنفيذ

(إقليمي ودولي . مودرن دبلوماسي)

ناقش الكاتب أنطونيا ديمو في تقرير نشره موقع مودرن دبلوماسي إمكانات الغاز الفلسطيني ودور القوى الإقليمية في الاستفادة من تلك الإمكانات,

يقول الكاتب إن التقدم المحرز مؤخرا في تطوير حقل الغاز البحري في غزة يشكل خبرًا إيجابيًا ويسلط الضوء على إمكانية التوصل إلى اتفاقات تعود بالنفع على الجميع في شرق البحر المتوسط.

وتُمثل موافقة إسرائيل المبدئية على تطوير واستغلال الحقل الفلسطيني نتيجة لجهود الوساطة التي بذلتها مصر والأردن والتي تهدف إلى تهدئة التوترات وبناء الجسور بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ذلك أن فوائد تنمية الحقل الفلسطيني متعددة الجوانب وتتراوح من تعزيز أمن الطاقة في غزة وتوفير مكاسب كبيرة للاقتصاد الفلسطيني إلى تحسين مكانة إسرائيل الإقليمية وجذب الاستثمار لتنفيذ مشاريع البنية التحتية داخل المنطقة.

وأشار الكاتب إلى أن العلاقات السياسية المتوترة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والدعم الإسرائيلي المتقطع، والمخاوف من استخدام الإيرادات لتمويل الإرهاب، وانخفاض أسعار الغاز كانت الأسباب الرئيسة التي أعاقت تطوير مشروع حقل الغاز البحري في غزة المكتشف منذ 23 عامًا.

وأدت الحرب على أوكرانيا وأزمة الطاقة العالمية اللاحقة، وكذلك اتفاقية تعيين الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان، إلى وضع مشروع حقل الغاز البحري في غزة في بؤرة الاهتمام وتسريع جهود الوساطة التي أدت إلى موافقة إسرائيل الأولية على تطويره.

وفي حالة التوصل إلى اتفاق نهائي، من المتوقع أن يدر الحقل الذي يحتوي على 1 تريليون قدم مكعب من الغاز إيرادات تقارب 2.5 مليار دولار على مدى عمره الافتراضي البالغ 15 عامًا.

وستقوم شركة إيجاس المصرية المملوكة للدولة بتطوير الحقل من خلال خط أنابيب إلى منشآت الغاز الطبيعي المسال المصرية، مع مراحل تشمل الاستخراج وبناء خطوط الأنابيب وتطوير بئر ثانية.

وستحصل السلطة الفلسطينية على عائدات الغاز. وتهدف موافقة حماس الضمنية إلى إفادة غزة من خلال حزمة حوافز اقتصادية بما في ذلك تحويل محطة الطاقة إلى غاز.

ولفت الكاتب إلى أن مصر والأردن توسطتا في مفاوضات تطوير الغاز بين إسرائيل والفلسطينيين، إذ من المقرر أن تطور مصر الحقل وأعرب الأردن في الماضي عن اهتمامه بإمدادات الغاز. ويمكن أن يفيد التنسيق أمن الطاقة والتجارة وموارد المياه على الصعيد الإقليمي من خلال المشاريع.

تنقسم التصورات العامة في غزة حول الآثار الاقتصادية والسياسية، على الرغم من أن الكثيرين يرون أنها مرتبطة بمحادثات التطبيع الإسرائيلية السعودية. وتهدف الوساطة المستمرة إلى حل المشكلات وتنفيذ الفوائد المحتملة للحقل.

واكد الكاتب أن التعاون في مجال الطاقة وما يتصل به من تنمية اقتصادية إلى جانب الاعتبارات الأمنية عنصران رئيسان أفضيا إلى الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي الأولي بشأن تطوير حقل الغاز البحري في غزة، مع وجود حماس في الفناء الخلفي.

وفي ضوء فوائده الاقتصادية والأمنية والدبلوماسية الواعدة لمصر والأردن وفلسطين وإسرائيل، فقد اتضحت جليًا ضرورة تنفيذ مشروع تطوير الغاز البحري في غزة بسرعة. ببساطة، يبدو أن المشروع «المربح لجميع الأطراف»

يلوح في الأفق الإقليمي.

معهد التحرير: عقد من إصلاح المناهج الدراسية .. لا تزال المدارس المصرية تدرس المذهبية والتمييز

(ترجمات . معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط)

نشر معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط مقالًا لـ إسحاق إبراهيم، الباحث المتخصص في شؤون الأديان والأقليات، يُلقي فيه نظرة على مدى تنفيذ الحكومة المصرية للإصلاحات الخاصة بالمناهج المدرسية بعد ما يقرب من عقد من الوعود بإصلاحها.

يلفت الكاتب في بداية مقاله إلى أن نشر الخطاب الإسلامي المحافظ في المدارس يُعد من الانتقادات البارزة التي وُجهت لنظام التعليم في مصر. والواقع أن المناهج الموجهة نحو الإسلام لا تزال تشكل جزءا لا يتجزأ من السياسات التعليمية، إذ تنطلق تلك التوجهات من الاعتقاد بأن الإسلام هو أساس التعليم العام.

يمكن العثور على هذه التعاليم في المناهج الدينية، ودروس اللغة العربية، والدراسات الاجتماعية، التي تعزز القيم الإسلامية المحافظة على حساب التعددية الدينية وغيرها من الأديان.

ولفت الكاتب إلى أن وزارة التعليم المصرية ذكرت في عام 2013 أنها ستدخل إصلاحات في هذا الشأن، ولكن مع مرور 10 سنوات، لا تزال تلك المناهج كما هي دون تغيير.

ووفقًا للكاتب، ومع تزايد الهجمات الإرهابية بعد عام 2013، أصبح نظام التعليم في مصر موضع انتقاد من جانب البعض لتشجيعه التطرف الفكري وتعزيزه. ويبدو أن الحكومة قد اعترفت ضمنيًا بهذه القضية منذ عام 2014 من خلال مناقشة متكررة لإدخال إصلاحات في مجالات التعليم والبحث العلمي وإلغاء البرامج والدورات التي يُنظر إليها على أنها تحرض على العنف الديني، في محاولة لمكافحة التطرف الديني.

ومما وقف عليه الكاتب في مقاله أن نظام التعليم المصري يُدرس التعاليم والأفكار التي تتعارض مع معتقدات غير المسلمين أو تحذف تاريخهم. ويركز نظام التعليم على القيم الإسلامية المحافظة ويربط الفضائل بالإسلام فقط دون غيره من الأديان.

ويقول الكاتب إن نظام التعليم المصري يخلو من أي درس أو نص أو ذكر لمذاهب أو أديان أخرى، مع إغفال كامل للشخصيات التاريخية المسيحية أو اليهودية المصرية، أو الأعياد الدينية الكبرى غير الإسلامية.

وأشار إلى أن بعض الدروس تحرض على اليهود أو تجبر الطلاب غير المسلمين على الخروج من الفصل لفصول دينهم.

ونوّه الكاتب إلى أن وزارة التعليم أدخلت عدة تحسينات على المناهج الدراسية، إذ ألغت الدورات أو المناهج الدراسية التي تحرض صراحة على العنف على أساس الاختلاف الديني. غير أن المناهج الدراسية الحالية لا تزال

تمييزية، وترفع مستوى الإسلام السني على حساب الأديان والمعتقدات الأخرى، بدلا من تعزيز التعددية وحقوق الإنسان والتأكيد عليها باعتبارها أساس للمواطنة.

لذلك من الضروري تقييد أسلمة المناهج الدراسية والحد من الخطاب الديني في الدروس. وهذا من شأنه أن يعمق فهم التعددية الدينية بطريقة تسهم في تعزيز المساواة وعدم التمييز على أساس الدين.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن تقتصر مكافحة التطرف في التعليم على حذف درس هنا ودورة دراسية هناك. ويجب توسيع نطاق هذا النهج ليشمل الإدارة والمعلمين ونظام التعليم بأكمله. وينبغي غرس التعددية وقبول الأديان الأخرى في عملية التعلم وأن يصبحا جزءا لا يتجزأ من مشاركة المجتمع المدني في عملية الإصلاح من أجل إيجاد حلول فعالة على أرض الواقع.

وورلد بولتيكس ريفيو: نزاع سد النيل بين مصر وإثيوبيا با في حوزة بريكس الآن

(إقليمي ودولي . وورلد بوليتكس ريفيو)

كتب جوناثان فينتون هارفي تقريرًا نشره موقع وورلد بولتيكس ريفيو حول أزمة سد النهضة وانتقالها الآن لحوزة مجموعة البريكس بعد انضمام مصر وإثيوبيا للكتلة الاقتصادية الناشئة.

ويلفت الكاتب في مستهل تقريره إلى أن مجموعة البريكي، ووسط ضجة كبيرة ودهشة البعض، وافقت على توسيع عضويتها في قمتها في جنوب إفريقيا الشهر الماضي.

ولفت قرار دعوة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وكذلك منافستهما التقليدية إيران للانضمام انتباه خاص. وأقل ملاحظة هي التوترات طويلة الأمد بين عضوين آخرين، مصر وإثيوبيا، بشأن مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير، الذي هو في المراحل الأخيرة من الانتهاء.

ومن خلال تقديم عضوية كلا البلدين، استوعبت مجموعة البريكس صراعًا إقليميًا معقدًا في وسطها، مما أثار تساؤلات حول قدرة المجموعة على تشكيل الشؤون الدولية.

لم يستغرق الأمر وقتًا طويلًا حتى عادت التوترات بين أديس أبابا والقاهرة إلى الظهور. ففي 10 سبتمبر، بعد ما يزيد قليلًا عن أسبوعين من القمة، أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد الانتهاء من المرحلة الرابعة من ملء سد النهضة، مما أثار المزيد من الغضب في القاهرة.

وتؤدي الخطوة الأحادية الجانب لإثيوبيا إلى تفاقم المخاوف المصرية طويلة الأمد من فقدان الوصول إلى مياه النيل الحيوية وتسلط الضوء على الإخفاقات الحالية للدبلوماسية بشأن النزاع.

وبعد فترة وجيزة من دعوة كلا البلدين للانضمام إلى مجموعة البريكس في قمة أغسطس، استمرت المحادثات الثلاثية بشأن سد النهضة بين إثيوبيا ومصر والسودان - وهي أيضًا دولة مصب، مما يشير إلى تجدد الزخم في حل

النزاع.

ومع ذلك، انهارت تلك المفاوضات مرة أخرى، وبدد قرار إثيوبيا المضي قدمًا في ملء السد الضخم الآمال في تحسين الزخم الدبلوماسي.

من خلال دعوة كلا البلدين للانضمام لكتلة البريكس، بات في حوزة المجموعة المتنامية الآن تلك الأزمة وأصبح من الممكن لها التحرك للعمل لحل هذا الصراع الإقليمي المعقد بين العضوين المستقبليين مصر وإثيوبيا حول مياه النيل وسد النهضة.

هآرتس: السيسي يواصل التعويل على صبر المصريين

(سياسية . هآرتس)

سلّط تحليل للكاتب تسفي بارئيل نشرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية الضوء على ما وصفه الكاتب باستمرار الرئيس المصري في هدم المقابر التاريخية لصالح بناء الطرق السريعة رغم الغضب المتصاعد، مُعوّلا على صبر المصريين.

ويستهل الكاتب تحليله بالإشارة إلى تصريح السيسي الذي طلب فيه من المصريين قبول تبريره للأوضاع الاقتصادية التي تعيش فيها مصر، وشكره للشعب المصري على صبره وتحمله العبء.

ويحلل الكاتب استراتيجية الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في الاعتماد على صبر المواطنين وهو يكافح لمواجهة التحديات الاقتصادية في مصر مثل ارتفاع التضخم وأزمة العملة.

وأرجأ السيسي الإصلاحات السياسية مع التركيز على مشاريع البنية التحتية بمليارات الدولارات لتعزيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فقد أدى ذلك إلى ارتفاع مستويات الديون والواردات وسط عدم كفاية الصادرات والاستثمارات الأجنبية.

توصلت مصر مؤخرًا إلى اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي، لكن التضخم لا يزال مرتفعًا فوق 20% ويستمر النقص بسبب قيود الاستيراد. وتوسعت برامج المساعدات النقدية لكن الملايين ما زالوا عاطلين عن العمل، وخاصة الشباب.

ولفت الكاتب إلى أن الاستياء العام من انخفاض مستويات المعيشة وسوء الإدارة الاقتصادية يتزايد، مشيرًا إلى تنظيم المعلمين وعمال النقل وغيرهم احتجاجات نادرة ضد انخفاض الأجور.

ويرى الكاتب أن السيسي قد يواجه المزيد من الاضطرابات إذا لم يتمكن من الحد من التضخم وإذا نفد صبر المواطنين. ويمكن أن يساعد الانفتاح الديمقراطي وإدماج القطاع الخاص في تعزيز الاستقرار والازدهار على المدى الطويل.

ويشكل استمرار الافتقار إلى الحريات السياسية والاقتصادية مخاطر، كما حدث في الانتفاضات السابقة عندما تدهورت الظروف الاقتصادية بشدة. وتتطلب الحلول المستدامة موازنة الأمن مع الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين.

ميدل إيست أي: شاعر مسجون لانتقاده الجيش حاول الانتحار في السجن

(ترجمات . ميدل إيست آي)

اهتم موقع ميدل إيست أي بالأنباء عن محاولة الشاعر جلال البحيري المسجون لانتقاده السيسي الانتحار في السجن.

وأفاد الموقع البريطاني أن الشاعر المصري جلال البحيري حاول الانتحار في السجن حيث يُحتجز منذ خمس سنوات، بحسب منظمة قلم الدولية الحقوقية.

وقالت المنظمة في بيان يوم الاثنين «بحيري، العضو الفخري في منظمة قلم، حاول الانتحار في 9 سبتمبر». وقالت منظمة حرية التعبير غير الحكومية إن محاولة انتحار بحيري حدثت بعد أربعة أيام من استئنافه الإضراب عن الطعام «احتجاجًا على احتجازه التعسفي المطول».

وحُكم على بحيري، المحتجز حاليًا في سجن بدر 1، بالسجن ثلاث سنوات في صيف 2018 لكتابته ديوانًا شعريًا يزعم أنه ينتقد الجيش المصري.

وأدين البحيري بتهمة «التجديف» ونشر «أخبار كاذبة» و «إهانة المؤسسة العسكرية» وغرامة قدرها 560 دولارًا.

وقال محاميه إنه واجه محاكمة متزامنة في محكمة مدنية بشأن التهم نفسها.

وأشار الموقع إلى أن السلطات المصرية ألقت القبض على البحيري في 3 مارس 2018 بعد إصدارهِ لأغنية بلحة، وهي أغنية سخرت على نحو غير مباشر من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع السابق الذي وصل إلى السلطة بعد انقلاب عسكري في عام 2013.

وكان شادي حبش، المخرج والمصور الذي أخرج الأغنية، قد توفي في سجن طرة قبل ثلاث سنوات، في ظروف نددت بها جماعات حقوقية ووصفتها بأنها إهمال طبي أدى إلى وفاته.

أما رامي عصام، الذي أدى الأغنية، فهو موجود حاليًا في المنفى في السويد.

وقالت منظمة قلم «نشعر بقلق عميق على صحته وسلامته ونحمل السلطات المصرية المسؤولية الكاملة عن محاولته الانتحار».

وعلى الرغم من أنه كان من المقرر إطلاق سراح بحيري قبل عامين بعد انتهاء فترة عقوبته، وجهت النيابة العامة اتهامات جديدة ضده وأمرت باحتجازه قبل المحاكمة بتهمة «الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة».

وأفادت المفوضية المصرية للحقوق والحريات في مارس أنه بدأ إضرابًا عن الطعام لمدة ثلاثة أشهر احتجاجًا على سوء معاملته في السجن وحرمانه من الاحتياجات الأساسية، مثل القلم والورق، والقيود المفروضة على زياراته.

في 5 سبتمبر، استأنف إضرابه عن الطعام، بحسب المفوضية.

وقالت منظمة قلم إن بحيري وصل إلى «الحد الأقصى القانوني للاحتجاز السابق للمحاكمة» في اليوم نفسه.

وقال برهان سونميز، رئيس منظمة قلم الدولية: «نشعر بالصدمة لسماع أن مثل هذا الشاعر الشاب البارز كاد أن يفقد حياته في السجن، ويشعر بالارتياح عندما علم أنه نجا من محاولة انتحاره».

وأضاف أن البحيري لم يفعل شيئًا سوى كتابة الشعر، ويجب أن يعيش حياته حرًا خارج السجون.

أتلانتك كاونسيل: الحرية والازدهار والتنمية البشرية في مصر- لماذا الحرية مهمة ؟

(اقتصاد . أتلانتيك كاونسيل)

نشرت مجلة أتلانتك كاونسيل مقالًا للكاتب محمد فريد تناول فيه كيف تمثل الحرية والازدهار والتنمية البشرية أهمية كبيرة لمصر.

وقال الكاتب إن حكومة مصر واجهت تحديات غير مسبوقة منذ عام 2011. على المستوى الدولي، كان لعدم الاستقرار والحروب الأهلية في البلدان المجاورة، إلى جانب الأزمات العالمية المستمرة الناجمة عن جائحة كوفيد 19 وتداعياتها، واضطرابات سلسلة التوريد، والغزو الروسي لأوكرانيا، والتشديد العام للسياسة النقدية تأثيراتها العابرة للحدود. وعلى المستوى الوطني، شهدت مصر أيضًا انتفاضتين كبيرتين - في عامي 2011 و 2013 ، وحربًا على الإرهاب، ونموًا سريعًا في عدد سكانها الشباب، وفقًا للكاتب.

ولمعالجة هذه الأزمات، اعتمدت الحكومة اعتمادًا كبيرًا على تدخل الدولة لدفع النمو وخلق فرص العمل من خلال توسيع وتعزيز السلطات الاقتصادية العامة والشركات المملوكة للدولة. وقد أدى ذلك إلى تقييد الحرية الاقتصادية وأعاق نمو القطاع الخاص، حتى قبل وقوع الغزو الروسي. ومن يوليو 2021 إلى فبراير 2022، بلغ متوسط مؤشر مديري المشتريات في مصر 48.8.

وأضاف الكاتب أن سياسات الحكومة وتدخلاتها واستثماراتها الضخمة في الأنشطة غير القابلة للتداول والبنية التحتية أدت إلى بعض التحسينات في مستويات المعيشة وتصنيف أفضل على مؤشر التنمية البشرية، كما يتضح من البيانات.

ومع ذلك، لا يزال هذا التقدم متواضعا. وعلى الرغم من هذه التحسينات، لا تزال نوعية الخدمات رديئة، ولا تزال هناك حواجز تحول دون الحصول عليها. وأدت بيئة الاقتصاد الكلي غير المواتية إلى انخفاض نشاط القطاع الخاص، رغم أنها لا تزال تفوق أداء القطاع العام. علاوة على ذلك، هناك بعض المؤشرات المقلقة المتعلقة بـ «هجرة العقول» من القطاع العام إلى القطاع الخاص داخل مصر، وكذلك إلى بلدان أخرى.

وأدت الحرب المستمرة في أوكرانيا، وارتفاع التضخم - لا سيما أسعار المواد الغذائية - إلى جانب تدفق كبير إلى الخارج بنحو 21 مليار دولار أمريكي في استثمارات المحافظ خلال السنة المالية 2021/22، إلى انخفاض مفاجئ في الاحتياطيات وزيادة الضغط على الميزانية. وكما ذكرت مارجريت تاتشر الشهيرة، «مشكلة الاشتراكية هي أن أموال

الآخرين تنفد في النهاية»، والتي أصبحت في حالة مصر حقيقة واقعة. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يرتفع معدل الفقر وأن تتدهور مستويات المعيشة لملايين المصريين.

لذلك، سيتطلب تحسين حياة الناس وتحريرهم من الفقر في نهاية المطاف سوقًا حرة نابضة بالحياة حيث يمكن للقطاع الخاص أن يزدهر ويخلق فرص عمل لائقة، مع ضمان استثمارات عامة فعالة في رأس المال البشري. وقد أثبت التاريخ والبحث أن الحريات الاقتصادية والسياسية شرط أساسي لتحقيق هذا الهدف. وليس من المستغرب أن تكون البلدان التي تتصدر مؤشر التنمية البشرية على رأس مؤشرات الحرية والازدهار.

لذلك، لكي تتغلب مصر على تشوهاتها الهيكلية والتحديات الهائلة المتمثلة في الحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة، هناك حاجة ماسة إلى دور محدد جيدًا للدولة في الاقتصاد، وتحسين الحكم، وتخصيص الموارد العامة بكفاءة. وسيمكن ذلك من تحقيق النمو بقيادة القطاع الخاص، إذ يمكن إيجاد فرص العمل وتوليد المزيد من الإيرادات، مما يسمح بتنمية العمال الأصحاء والمهرة، وتهيئة بيئة اقتصادية أكثر استقرارًا وأقل عرضة للصدمات والأزمات الخارجية. وسيكون توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للفقراء وتحسين الصحة والتعليم للجميع خطوات حاسمة نحو تحقيق هذا الهدف.

ولا يمكن تحقيق ذلك بدون مزيد من الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن الضروري أن تنظر حكومة مصر إلى الأزمة الحالية على أنها فرصة لمزيد من الإصلاح وتنفيذ إجراءات أكثر صرامة لتقليل مشاركة الدولة في الاقتصاد ووضع إطار واضح للعلاقة بين الدولة والقطاع الخاص. ومن الخطوات الحاسمة أيضًا تحسين سياسات المنافسة وإزالة الحواجز التجارية. بيد أن هذه الخطوات لا يمكن أن تنجح بدون إدارة أفضل ومزيد من الشفافية.